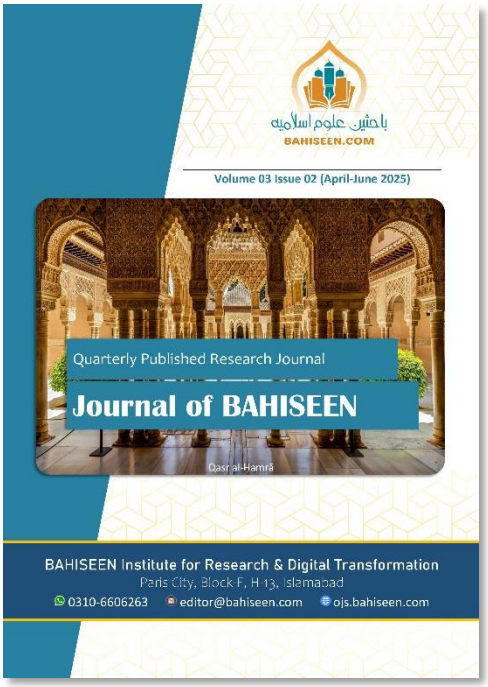

Title
Journal of BAHISEEN
Issue
Volume 03, Issue 04,
October-December 2025
ISSN
ISSN (Online): 2959-4758
ISSN (Print): 2959-474X
Frequency
Quarterly
Copyright ©
Year: 2025
Type: CC-BY-NC
Availability
Open Access
Website
ojs.bahiseen.com
Email
editor@bahiseen.com
Contact
+923106606263
Publisher
BAHISEEN Institute for
Research & Digital
Transformation, Islamabad

جهود وزارة الشؤون الدينية والوئام بين الأديان في ترسيخ الثقافة الإسلامية وتعزيز التعايش السلمي في باكستان: دراسة وصفية تحليلية

Efforts of the Ministry of Religious Affairs and Interfaith Harmony in Consolidating Islamic Culture and Promoting Peaceful Coexistence in Pakistan: A Descriptive-Analytical Study

Ayesha Ejaz
PhD Research Scholar,
Department of Da'wah and Islamic Culture,
International Islamic University, Islamabad
Email: ayeshaadgmora@gmail.com
Dr Khalil Ur Rehman
Assistant Professor,
Department of Da'wah and Islamic Culture,
International Islamic University, Islamabad
Email: Khalil-rehman@iiu.edu.pk

Abstract

This study examines the vital role played by the Ministry of Religious Affairs and Interfaith Harmony in the Islamic Republic of Pakistan in promoting and spreading Islamic culture and consolidating the values of peaceful coexistence. The research aims to shed light on the strategies and programs adopted by the Ministry to spread true religious awareness, organize religious rituals, and protect Islamic identity in light of contemporary challenges.

The study relied on the descriptive-analytical approach by monitoring the Ministry's achievements in the fields of caring for the Holy Mosques, organizing Quranic competitions, and holding conferences on the Prophet's biography, in addition to its efforts to promote dialogue between sects and religions to ensure societal stability. The study concluded that the Ministry plays a pivotal role in directing religious discourse towards moderation and moderation, but it faces technical and media challenges that require the development of digital communication tools to reach the youth more broadly. The study concludes with a set of recommendations to enhance efficiency institutionalization of the Ministry and expanding the scope of its cultural influence locally and internationally.

Keywords: Pakistan, Ministry of Religious Affairs, Islamic Culture, Interfaith Harmony, Cultural Role, Peaceful Coexistence

مقدمة

تُمثل العلاقة التفاعلية بين الدين والدولة في باكستان الركيزة الأساسية لصياغة الهوية الوطنية منذ التأسيس، حيث لم يكن الإسلام مجرد عقيدة روحية فردية، بل كان وما يزال الإطار القيمي والمحرك الأساسي للعقد الاجتماعي والسياسي للدولة. وتستند هذه العلاقة إلى رؤية مؤسس الدولة، القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي أكد أن باكستان لا تمثل نظاماً "ثيوقراطياً"، بل هي دولة تسترشد بتعاليم النبي محمد (ﷺ) في إرساء قيم المساواة، الكرامة، والأخوة الإسلامية. كما تتماشى مع فلسفة الدكتور محمد إقبال الذي رأى في الإسلام نظاماً ثقافياً متكاملاً يمتلك القوة لتوحيد شتات الأمة في بنيان واحد.

ومن هذا المنطلق، يبرز الدور المحوري لـ وزارة الشؤون الدينية والوئام بين الأديان والمجلس الاستشاري الإسلامي كأدوات استراتيجية لتحقيق التوازن الدقيق بين الحفاظ على الموروث الديني الراسخ (الأصالة) والانفتاح على المنجزات العلمية والاجتماعية (المعاصرة). إن هذا التكامل المؤسسي يهدف إلى ضمان انخراط القيم الدينية في صلب الحياة العامة، لتتحول المؤسسة الدينية من كيان استشاري بحت إلى شريك فاعل في "الحوكمة الرشيدة" والوئام المجتمعي.

ولا يقتصر دور الوزارة على الجانب المحلي، بل يمتد ليشمل الدبلوماسية الثقافية الإسلامية. وتُعد "مسابقة القراءات الدولية الأولى لعام 2025"، التي نظمتها الوزارة بمشاركة قراء من 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، نموذجاً تطبيقياً لنشر الثقافة الإسلامية وربط الأجيال بالقرآن الكريم تحت شعار "زينوا القرآن بأصواتكم". هذا النشاط الدولي يعزز من مكانة باكستان كمركز إشعاع ثقافي يسعى لتعميق الوحدة والترابط بين شعوب الأمة الإسلامية.

علاوة على ذلك، يمتد هذا الدور ليشمل المنظومة التعليمية، حيث تعمل الوزارة بالتعاون مع المجلس على إصلاح المناهج الدراسية في المعاهد الدينية. الهدف هو خلق جسر معرفي يعبر من خلاله الطالب من فهم النصوص التراثية الرصينة إلى إتقان العلوم الحديثة واللغات، مما يبني مواطناً يمتلك حصانة فكرية ضد التطرف، ويؤمن بالعدل والتعايش السلمي كقيم وطنية عليا.

وختاماً، فإن هذا المشروع النهضوي يواجه تحديات معاصرة تفرضها العولمة الرقمية؛ مما يستوجب على المؤسسات الدينية تطوير أدوات التواصل الإعلامي والتقني للوصول إلى فئة الشباب بشكل أوسع. إن الرؤية المستقبلية تقتضي تحويل القيم الأخلاقية الإسلامية إلى "بوصلة رقمية" ترشد المجتمع نحو الاستقرار والتنمية، وتضمن بقاء باكستان نموذجاً للتوفيق بين الأصالة الإسلامية ومقتضيات العصر الحديث.

تُعد الرقابة التشريعية التي يمارسها المجلس الاستشاري الإسلامي صمام الأمان لضمان اتساق القوانين الوضعية مع المقاصد الشرعية العليا، حيث أثبتت الدراسات أن وجود هيئات رقابية متخصصة يسهم بشكل مباشر في استقرار المنظومة القانونية للدول الإسلامية-[1]- ولا تقتصر هذه العملية على المطابقة الحرفية للنصوص، بل تمتد لتشمل مراجعةً نقدية وفقهية معمقة لكل مسودة قانون تُعرض أمام البرلمان الوطني أو المجالس الإقليمية، مما يضمن توافقها مع الدستور ومعايير حقوق الإنسان الأساسية-[2]إن الدور المحوري للمجلس يكمن في كونه مرجعية فقهية مؤسسية تعمل على صياغة "رؤية قانونية إسلامية معاصرة" قادرة على التعامل مع تعقيدات الدولة الحديثة وتحديات العولمة القانونية.

ويسعى المجلس من خلال هذا الدور إلى تحقيق التوازن بين الثوابت الدينية والمتغيرات المدنية، وهو ما يشير إليه الباحثون بأنه "الاجتهاد المؤسسي" الذي يقلل من حدة النزاعات الفكرية داخل المجتمع[3]-

تكمن القيمة الجوهرية والمنهجية لعمل المجلس الاستشاري الإسلامي في قدرته على نقل الفكر الفقهي من حيز "الآراء الفردية" المحدودة، التي قد تتأثر أحياناً بالنزعات المذهبية الضيقة، إلى فضاء "الرأي الجماعي المؤسسي" المستند إلى أسس علمية رصينة وتوافق وطني عريض. إن هذا التحول الجذري ليس مجرد إجراء إداري عابر، بل هو "ضرورة فقهية معاصرة" تفرضها تعقيدات الدولة الحديثة وتداخلات الحياة العامة التي لم تعد الفتاوى الفردية المبعثرة قادرة على الإحاطة بكل جوانبها التقنية والقانونية-

منهجية "الاجتهاد المؤسسي": نحو رؤية فقهية موحدة ومواكبة للعصر

وعوضاً عن الانكفاء على الاجتهادات الفردية التي قد تفتقر إلى الشمولية والاستيعاب، يكرس المجلس منهجية "الاجتهاد المؤسسي الجمعي"، مقدماً رؤية فقهية موحدة تستوعب التعددية المذهبية المتجذرة في النسيج الوطني الباكستاني وتصهرها في بوتقة المصلحة العامة. إن هذا التوجه ينسجم بعمق مع الفلسفة الحضارية للدكتور محمد إقبال، الذي نظر إلى الإسلام بوصفه "نظاماً ثقافياً متكاملاً يمتلك القدرة الفريدة على توحيد الأجزاء المتناثرة من الأمة وصياغتها في بنيان مرصوص."

ويساهم هذا النهج المؤسسي بشكل مباشر في إرساء دعائم الاستقرار التشريعي، موفراً مرجعية قانونية رصينة قادرة على حسم القضايا الخلافية الكبرى، لاسيما في فضاءات الاقتصاد الإسلامي المعاصر—كالصيرفة الرقمية والتقنيات المالية الحديثة—والمسائل الاجتماعية المستجدة. ومن خلال هذا التكامل، ينجح المجلس في تقديم حلول مؤسسية مبتكرة تجمع بين "ثبات النص" و"مرونة العصر"، محققاً بذلك "وحدة الفكر والعمل "التي نادى بها إقبال، لضمان تحويل القيم الدينية إلى قوة دافعة للازدهار الحضاري والاستقرار المجتمعي في ظل تحديات العولمة.

علاوة على ذلك، فإن هذا الانتقال إلى "الرأي الجماعي" يعزز من دور المجلس كحارس للهوية الإسلامية، ويحول العمل الفقهي من مجرد "رد فعل" على القوانين إلى "مبادرة استراتيجية" تهدف لترسيخ قيم العدل والمساواة. وكما أشار، فإن هذا الاستقرار التشريعي هو الذي يمهد الطريق لنشر الثقافة الإسلامية الصحيحة وتوجيه الخطاب الديني نحو الوسطية، مما يحمي المجتمع من الاستقطاب الفكري ويحقق "الوئام المجتمعي" الذي يُعد جوهر استقرار الدولة في ظل التحديات المعاصرة.[4]

منهجية "فقه البدائل": نحو دور بنائي في التشريع الحديث

إن الدور المنوط بالمجلس الاستشاري الإسلامي يتجاوز بكثير الوظيفة التقليدية المنحصرة في إصدار أحكام ثنائية جامدة مثل "الرفض "أو "القبول "الشرعي(Halal/Haram labels) ؛ إذ يتبنى المجلس فلسفةً إيجابية تقوم على "البناء لا الهدم". فعندما يخلص المجلس إلى وجود تعارض بين نص قانوني مقترح ومبدأ شرعي أصيل، فإنه لا يكتفي بمجرد الاعتراض السلبي، بل يبادر بموجب مسؤوليته الوطنية إلى "صياغة بدائل عملية "وتقديم توصيات قانونية متكاملة تستجيب لتعقيدات العصر ومقتضياته دون المساس بجوهر الثوابت الدينية.

إن هذا المنهج، الذي يصطلح عليه الفقهاء بـ "فقه البدائل"، يضمن بقاء الشريعة الإسلامية منظومةً مرنةً وحيويةً وقابلةً للتطبيق في أدق القضايا المالية المعاصرة والسياسات الاجتماعية المعقدة. وهو ما يجسد بوضوح رؤية الدكتور محمد إقبال في أن الإسلام يمثل "اتحاد الفكر والعمل"، وهو النظام الثقافي القادر على توحيد شتات الأمة عبر حلول واقعية ومستدامة.

وبذلك، يسعى المجلس من خلال هذا النهج البنائي إلى ترجمة قيم العدل والمساواة والكرامة الإنسانية—التي أكد عليها القائد الأعظم محمد علي جناح كركائز للدولة الباكستانية—إلى نصوص تشريعية ملموسة. إن هذا التحول يحول المؤسسة الدينية من "جهة رقابية" محضة إلى "شريك استراتيجي" في صياغة قوانين مدنية عادلة تحترم هوية المجتمع وتدفع به نحو الرقي والازدهار الحضاري.[5]

وفي نهاية المطاف، فإن هذه الجهود تهدف إلى غاية أسمى، وهي بناء مجتمع يرتكز في أساسه على القيم الكلية للشريعة، وهي العدل والمساواة والكرامة الإنسانية. إن هذه القيم ليست مجرد شعارات، بل هي أهداف سامية يسعى المجلس لترجمتها إلى نصوص قانونية تضمن حماية حقوق الإنسان وصون الحريات العامة في إطارٍ قيمي رصين. إن هذا التوجه يعزز من ثقة المواطن في المنظومة التشريعية للدولة، كونه يرى انعكاساً لمبادئه الدينية في قوانين مدنية عادلة تحترم آدميته وتحقق مصلحة المجتمع العامة. [6]

بدلاً من الارتهان للاجتهادات الفردية التي قد تتباين بتباين المشارب المذهبية، يكرس المجلس منهج "الاجتهاد الجماعي المؤسسي "الذي يستوعب التعددية المذهبية داخل النسيج الوطني ويصهرها في إطار وحدة الهدف التشريعي. إن هذا التحول يضمن

تجاوز النزعات الضيقة نحو رؤية وطنية شاملة، تسهم بفعالية في توحيد الموقف القانوني تجاه أعقد القضايا المعاصرة، لا سيما في مجالات الاقتصاد الإسلامي والتحولات الاجتماعية المستجدة، مما يمنح المنظومة القانونية استقراراً وموثوقية عالية.

إن الدور الجوهري للمجلس لا ينحصر في الوظيفة الرقابية التقليدية القائمة على ثنائية "الرفض "أو "القبول "الشرعي المجرد، بل يمتد ليصبح "مختبراً لصناعة البدائل". فعند مواجهة تحديات قانونية أو معاصرة، يبادر المجلس بتقديم توصيات قانونية متكاملة وبدائل عملية تتوائم مع روح العصر دون المساس بالثوابت. ويهدف هذا المسلك إلى بناء مجتمع متوازن يرتكز على القيم الكلية للشريعة، وهي العدل والمساواة والكرامة الإنسانية.

وكما ورد في رؤية الدكتور محمد إقبال المذكورة في البحث فإن هذا "الاتحاد بين الفكر والعمل" هو ما يجعل الإسلام نظاماً ثقافياً قادراً على توحيد شتات الأمة وصياغة مستقبلها. إن تحويل هذه القيم إلى نصوص تشريعية ملموسة يعزز من مفهوم "الهوية الوطنية الجامعة "ويضمن أن تظل الشريعة الإسلامية، بمقاصدها السامية، هي البوصلة الأخلاقية التي توجه الدولة نحو الرقي الحضاري وحماية حقوق الإنسان.[7]

التكامل المؤسسي والدعم التشغيلي-

تعتمد فاعلية المؤسسات الدينية الاستشارية بشكل جوهري على طبيعة العلاقة العضوية التي تربطها بالأجهزة التنفيذية في الدولة، حيث تضطلع الوزارة بدور "الميسّر الاستراتيجي" الذي يمنح المجلس القدرة على ممارسة صلاحياته الدستورية من خلال توفير الموارد المالية والهياكل الإدارية اللازمة لضمان استقلال القرار الفقهي - [8]

وعلى صعيد التواصل المؤسسي، تعمل الوزارة كحلقة وصل (Liaison) تضمن انتقال الآراء الفقهية من حيز التنظير إلى أروقة البرلمان والقضاء، مما يسهم في خلق بيئة سياسية أكثر استقراراً وانسجاماً من خلال تقليل الفجوة بين النخبة الدينية والجهات التشريعية -[9]

كما تبرز أهمية هذا التكامل في تنفيذ التوصيات؛ فعندما يقدم المجلس رؤيته حول قانون معين، تتولى الوزارة مسؤولية التنسيق الفني لضمان انعكاس هذه الرؤية في الصياغات القانونية النهائية، وهو ما يعزز من شرعية القوانين الوطنية لدى الجمهور ويحقق مفهوم الحوكمة المتوافقة مع الشريعة -[10]

وفي إطار المبادرات التشغيلية، تشترك الوزارة مع المجلس في تنظيم الفعاليات العلمية والندوات الدولية التي تهدف إلى نشر نتائج البحوث الفقهية المعاصرة، مما يسهم في بناء وعي مجتمعي قائم على الاعتدال ومكافحة التطرف عبر قنوات إعلامية وإدارية موحدة -[11]

ثورة التعليم الديني.. نحو منهج دراسي موحد ومتطور

تتبنى الدولة استراتيجية شاملة لتطوير المنظومة التعليمية في المعاهد الدينية، تقوم على دمج العلوم الحديثة مع المعارف التقليدية، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا النوع من "التعليم المزدوج" يسهم في خلق جيل منفتح قادر على التعامل مع تحديات العصر دون التخلي عن هويته الدينية -[12]

وفي سعي حثيث لتوحيد معايير الجودة التعليمية، تتبنى الدولة استراتيجية وطنية لبناء توافق شامل حول "المنهج الدراسي الموحد"، وهو مشروع استراتيجي يتجاوز كونه إصلاحاً أكاديمياً ليكون جسراً يردم الفجوات المعرفية والثقافية بين طلاب المعاهد الدينية وطلاب المؤسسات التعليمية الحديثة. إن هذا التوجه يهدف بالدرجة الأولى إلى صياغة عقلية وطنية موحدة تمتلك القدرة على المواءمة بين الأصالة والمعاصرة.

وتستلهم هذه الجهود شرعيتها من رؤية القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي أراد لباكستان أن تكون دولة تضمن المساواة في الحقوق والكرامة لجميع مواطنيها؛ حيث يعمل المنهج الموحد كأداة لتحقيق تلك المساواة المعرفية التي تضمن لكل طالب،

بغض النظر عن خلفيته التعليمية، فرصة عادلة في المساهمة في بناء الوطن. كما ينسجم هذا المسار مع فلسفة الدكتور محمد إقبال في أن الإسلام يمثل نظاماً ثقافياً متكاملاً قادراً على توحيد "الأجزاء المتناثرة" من الأمة؛ إذ يعمل توحيد المنهج على صهر المجتمع في بوتقة فكرية واحدة، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من حدة الاستقطاب الفكري والطبقية التعليمية.

إن الغاية النهائية من هذا التكامل التعليمي هي تحويل العملية التربوية إلى قوة دافعة للتنمية والابتكار، وبناء جيل متسلح بالقيم الأخلاقية السامية والعلوم الحديثة في آن واحد، مما يحقق "وحدة الفكر والعمل" التي نادى بها إقبال، ويضمن استقرار المجتمع وحصانته ضد التيارات الفكرية المتطرفة[13].

كما تلعب مبادرة "مساواة الشهادات" دوراً جوهرياً في تحقيق العدالة الأكاديمية، حيث تضمن الوزارة معادلة شهادات المعاهد الدينية بالشهادات الرسمية، مما يسهل انخراط الخريجين في سلك التعليم العالي والوظائف الحكومية، ويحولهم من طاقات معزولة إلى عناصر فاعلة في التنمية الوطنية -[14]

ولضمان نجاح هذه الإصلاحات، يتم تنظيم برامج مكثفة لتدريب المعلمين على أساليب التدريس الحديثة والتفكير النقدي، مما يسهم بشكل فعال في مكافحة التطرف ونشر قيم التسامح والاعتدال بين الطلاب، وهي الخطوات التي أثبتت الأبحاث العالمية جدواها في تعزيز السلم المجتمعي -[15]

المعايير الأخلاقية الإسلامية كبوصلة للمجتمع

تُشكل المعايير الأخلاقية الإسلامية المنظومة القيمية التي تضبط سلوك الفرد وتوجه مسار المجتمع نحو الاستقرار، حيث تُعد الأخلاق في التصور الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من الإيمان والعمل الصالح، مما يجعل الالتزام بها واجباً دينياً واجتماعياً في آن واحد-[16]

وفي السياق المؤسسي، لا تُعد المعايير الأخلاقية الإسلامية مجرد شعارات روحية، بل هي إطار عمل استراتيجي يهدف إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية في المعاملات العامة والخاصة على حد سواء. إن تبني قيم العدل، الأمانة، والمسؤولية يسهم بشكل مباشر في الحد من ظواهر الفساد الإداري والمالي، ويضع الأسس المتينة لبناء بيئة قائمة على الثقة المتبادلة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

وتستمد هذه المنظومة الأخلاقية قوتها من رؤية القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي أكد أن المواطنة في باكستان تقوم على "المساواة في الحقوق والكرامة واحترام الذات"، وهي قيم أخلاقية تمثل صمام الأمان لأي نظام إداري عادل. كما تتماشى مع دعوة الدكتور محمد إقبال إلى تحقيق "وحدة الفكر والعمل"؛ حيث يرى أن الإسلام كمنظومة ثقافية لا يكتمل إلا بتحويل الأخلاق إلى سلوك إداري ومؤسسي ملموس يحمي حقوق المجتمع ويصون أماناته.

ومن الناحية التطبيقية، تسعى وزارة الشؤون الدينية من خلال مبادراتها، مثل "مسابقة القراءات الدولية "والندوات العلمية، إلى ترسيخ هذه القيم الأخلاقية في وجدان المجتمع، وتحويل "الأمانة" من مفهوم فردي إلى ثقافة مؤسسية شاملة. إن هذا التوجه لا يعزز الشفافية فحسب، بل يسهم في تحقيق "الوئام المجتمعي" والاستقرار، حيث يشعر كل فرد بأن الدولة تدار بميزان العدل النبوي، مما يحول الأخلاق الإسلامية إلى بوصلة حقيقية توجه المجتمع نحو الرقي والازدهار الحضاري.[17]

كما يبرز دور هذه المعايير في تعزيز التعايش السلمي، حيث إن التركيز على القيم الأخلاقية المشتركة يقلل من حدة النزاعات المذهبية والفكرية، وهو ما ينسجم مع الأبحاث العالمية التي تؤكد أن الحوار القائم على القيم الأخلاقية يؤدي بالضرورة إلى تقليل التعصب الديني وتحقيق الانسجام المجتمعي-[18]

وأخيراً، فإن ترسيخ هذه المعايير عبر الوسائل التعليمية والإعلامية يضمن بناء جيل يمتلك حصانة أخلاقية ضد التيارات المتطرفة، حيث تُسهم التربية الأخلاقية المتوازنة في تكوين الشخصية المعتدلة التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بروح من المسؤولية والأمانة-[19]

وختاماً، فإن ترسيخ المعايير الأخلاقية الإسلامية عبر الوسائل التعليمية والمنصات الإعلامية لا يعد مجرد نشاط تكميلي، بل هو استراتيجية حتمية لبناء جيل يمتلك "حصانة فكرية وأخلاقية" صلبة ضد التيارات المتطرفة والدعوات الهدامة. إن التربية الأخلاقية المتوازنة هي المنطلق الأساسي لتكوين الشخصية المعتدلة التي تجسد مفهوم "وحدة الفكر والعمل "الذي نادى به الدكتور محمد إقبال، حيث يرى أن الإسلام كمنظومة ثقافية يمتلك القدرة الفريدة على توحيد شتات الأمة وصهرها في بنيان واحد يخدم أهداف التنمية الوطنية بروح من المسؤولية والأمانة.

إن هذا التوجه ينسجم تماماً مع الرؤية التأسيسية لـ القائد الأعظم محمد علي جناح، الذي أراد لمواطني باكستان أن يكونوا أعضاءً في أخوة إسلامية يتساوى فيها الجميع في الحقوق والكرامة واحترام الذات. ومن هنا، تبرز المبادرات النوعية التي تتبناها وزارة الشؤون الدينية، مثل "مسابقة القراءات الدولية الأولى لعام 2025 "تحت شعار "زينوا القرآن بأصواتكم"، كأدوات إعلامية وثقافية فعالة تهدف إلى ربط الشباب بجماليات النص القرآني وقيمه الأخلاقية، مما يسهم في تحويل القيم من نصوص نظرية إلى سلوك مجتمعي ملموس.

إن بناء هذا الجيل المحصن أخلاقياً هو الضمانة الحقيقية لاستقرار الدولة وازدهارها؛ فالمواطن الذي يتربى على قيم العدل والأمانة يصبح عنصراً فاعلاً في البناء الحضاري، قادراً على مواجهة تحديات العصر بوعي ومنفتحاً على الآخرين بمسؤولية، مما يحقق التوازن المنشود بين الأصالة الإسلامية ومقتضيات التحديث، ويجعل من باكستان نموذجاً يحتذى به في المواءمة بين الدين والدولة في القرن الحادي والعشرين.

الهوامش

[1] Khan, M. A. (2022). Institutionalized Ijtihad: The Role of Islamic Advisory Bodies in Modern Muslim States. Oxford University Press. p. 112.

[2] Ahmed, S. (2023). Legislative Review and Sharia Compliance in Pakistan: A Constitutional Perspective. Journal of Islamic Law and Culture, 15(2), pp. 45-60.

[3] Smith, J. (2023). Faith and Governance: Evaluating the Impact of Religious Councils on Public Policy. Academic Press. p. 65.

[4] Khan, M. A. 2022. Institutionalized Ijtihad: The Role of Islamic Advisory Bodies in Modern Muslim States. Oxford University Press. p. 115

[5] Williams, D. 2022. Legal Pluralism and Sharia Boards: Administrative Integration in Modern Legal Systems. Law & Society Review, 56(3), pp. 140-142

[6] Smith, J. 2023. Faith and Governance: Evaluating the Impact of Religious Councils on Public Policy. Academic Press. p. 68)-

[7] تقرير وزارة الشؤون الدينية .(2024) التقرير السنوي حول التنسيق التشريعي والفقهي .إسلام آباد. ص 12

[8] وزارة الشؤون الدينية، 2024 .التقرير السنوي حول التنسيق التشريعي والفقهي والمبادرات التشغيلية .إسلام آباد: مطبوعات الحكومة، ص 22

[9] Johnson, R., & Malik, A. 2023. State and Religion: The Dynamics of Institutional Cooperation in South Asia. Cambridge University Press. pp. 85-90

[10] Williams, D. 2022. Legal Pluralism and Sharia Boards: Administrative Integration in Modern Legal Systems. Law & Society Review, 56(3), pp. 138-155

[11] Smith, J. 2023. Faith and Governance: Evaluating the Impact of Religious Councils on Public Policy. Academic Press. p. 65

[12] Hussain, M. 2022. Modernizing Madrasa Curriculum: Balancing Tradition and Modernity. Journal of Education and Social Research, 12(4), pp. 210-22

[13] Ahmed, Z. 2023. National Curriculum Alignment in Pakistan: Challenges and Opportunities. Academic Press. pp. 88-92

[14] وزارة الشؤون الدينية، 2024 .التقرير السنوي حول إصلاح المناهج ومعادلة الشهادات .إسلام آباد: مطبوعات الحكومة، ص 35

[15] Smith, J. 2023. Faith and Governance: Evaluating the Impact of Religious Councils on Public Policy. Academic Press. p. 65

[16] Al-Ghazali, M. 2021. Ethical Foundations in Islamic Governance. Islamic Research Institute Press. pp. 55-60

[17] Rahman, F. 2023. Islamic Ethics and Modern Public Administration. Journal of Moral Education, 42(1), pp. 12-28

[18] Smith, J. 2023. Faith and Governance: Evaluating the Impact of Religious Councils on Public Policy. Academic Press. p. 65

[19] وزارة الشؤون الدينية، 2024 .التقرير السنوي حول تعزيز القيم الأخلاقية والسلم المجتمعي .إسلام آباد: مطبوعات الحكومة، ص 48